إشكالية اقتصـاد المعرفة والتنمية الاقتصاديـة في الجزائـر

د- محمد يسعـد ليلى
أستاذة محاضرة ب
جامعـــة البليدة 2

*** ملخص**

إن التنمية تعتبر من المطالب القديمة وهي عملية متشابكة ومعقدة في نفس الوقت وذلك لما لها من أبعاد اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية، فلا يمكن أن نختصرها في بعد واحد محدود ينجم عنه اختلال في البناء والوظائف العامة للمجتمع وبذلك تصبح عملية غير نافعة تساهم إلى حد بعيد في عرقلة التطور المفترض الموجود في أي مجتمع.

غير أن المجتمع الجزائري عرف عدة تحولات وعلى مختلف الأصعدة، وفي البداية ارتكزت التنمية على الصناعة بعد الاستقلال مباشرة، وقد اعتمد هذا النموذج لأنه يربط بين التقدم كغاية والتصنيع كقاعدة وكأساس والتكنولوجيا الحديثة كوسيلة والهدف طبعا كان إعادة تشكيل قاعدة اجتماعية تعتمد على النهج الاشتراكي مضادة للاستعمار الرأسمالي وكان من اهتمام الدولة توفير مناصب الشغل والقضاء على الأمية، واليوم ونظرا لتطور التكنولوجي لابد من استخدام المجال العلمي في الميدان الاقتصادي حتى نتدارك الأزمات التي تعيشها مختلف الدول المتخلفة، فلا يمكن أن نعمل في الحقل الاقتصادي دون تكنولوجيا فهي وثيقة الصلة بالعلوم العصرية والبحث العلمي فهي تتطلب احتراما للعلم والمعرفة من جانب المجتمع ومنه الرغبة الصادقة في مواكبة التقدم والتطور العلمي والاهتمام أكثر بالعلم والباحثين الجزائريين حتى ننهض بالجزائر .

الكلمـات الدالـة: التنمية الاقتصاد، المعرفة ، التخطيط، اقتصاد المعرفة، المجتمع.

Summary

The development is considered as one of the old demands, it is complex and tangled operation at the same time and that is because it has different dimensions like economic, social, and political, so it is not possible to shorten it in one side which results to disruption in the general construction of society, and so it becomes a useless operation which contribute to some extent in the obstruction of development.

But the Algerian community has known some different transformation at the beginning emphasized on industry then agriculture and reshape a social base depends on the socialist approach, one of the state's concerns: providing jobs and the eradication of illiteracy

Today because of technological development we must use scientific domain in economic field in order to prevent the crises experienced by underdeveloped countries, so we can't work in economic field without technology because it is related to modern science and scientific research, it requires respect for science and knowledge by the community and so a sincere desire in following the progress and scientific development.

Key words: Development – Knowledge - Economy - Society - knowledge economy

1- مقدمـــة

لقد برزت مختلف الأفكار الجديدة والمتنوعة التي أثرت في الفكر التنموي من حيث الاتجاه والمضمون وكذلك المنطلق، كان من ابرز هذه الأفكار النظر إلى التنمية كعملية شاملة من الناحية السياسية والاقتصادية وكذلك الاجتماعية، وبالإضافة إلى وجود خلفيات ترمي إلى فكرة يصعب على كثير من الأقطار كل على حدة لإنجاز مختلف المشاريع التنموية دون العمل المشترك على الصعيد العالمي وكذلك المحلي، الأمر الذي ساهم في بروز مفهوم الاعتماد على الذات والإمكانات وتعظيم فرص المتعلقة بإدارة الصراع من الدول الرأسمالية وأيضا الاهتمام بقضايا مشاركة المجتمع في التخطيط للتنمية الشاملة وإدارة مشروعاتها ومراقبة مختلف عملياتها وتوزيع فوائدها على اعتبار أن هذه المشاركة هي إطار الممارسة المؤثرة والمتأثرة بحالة النضج الاجتماعي والتنموي للأفراد في المجتمع صانعة بذلك الفعل التنموي وهي المساهمة في إنضاج هذا الوعي والاهتمام به، كما أن موضوع التنمية له الأثر الواضح على قطاع البحث العلمي فلا يمكن الفصل بينهما باعتبار مفهوم التنمية من أوسع المفاهيم والتي لها أهمية بارزة ذلك لتكامله مع مختلف المفاهيم والأبعاد المتعلقة بدراسة التنمية الشاملة لأي مجتمع كان، وقام الباحثون على تجاوز الإشكالية المتواجدة حول العلاقة المتواجدة بين اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية خاصة ونحن في زمن اقل ما يقال عنه انه زمن التكنولوجيا ولهذا أخذت البلدان تتبنى مختلف الاستراتيجيات والخطط التنموية المختلفة لتفعيل البحث العلمي مع التنمية الاقتصادية.

وتعتمد التنمية الاقتصادية في دول المعاصرة على الرأسمال بشكل رئيسي والذي يتكون من نوعين أساسيين هما: الرأس المال المادي والرأس المال البشري.

2- بعض الإجـراءات التنمويــة

لقد شهد القرن التاسع عشر تحول حاد في التنمية وذلك بتقليل الفقر وتوزيع ناتج الثروات ،كما أنها أصبحت في خدمة الناس وليس العكس وصدرت تقارير وقوانين مختلفة تخص إجراءات التنمية التي أصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فأشار إلى أنها تتضمن قائمة طويلة من المؤشرات والمتغيرات اهتمت بها بشكل كبير وذلك لربط التنمية كمقياس لتوسيع خيارات الناس وتمتعهم بحياة أفضل (محمد شفيق، بدون سنة، ص 12).

رغم أن العالم النامي قد شهد في العقود الماضية ارتفاعا في معدلات الاستثمار بصورة لم يسبق لها مثيل كما شيدت المصانع والوحدات الإنتاجية المختلفة ومع ذلك فإن معدلات التقدم كانت ضئيلة للغاية ولم تستطيع الدول النامية أن تتخطى جزءا كبيرا من الفجوة الاقتصادية بينها وبين العالم المتقدم(محمد عاطف غيث، 1973، ص 183).

والجدير بالذكر أن التقدم في مجال التنمية البشرية خلال القرن العشرين كان مبهرا ومنقطع النظير فبين عامي 1960 و2000 ارتفع متوسط العمر في البلاد النامية من 46 إلى 63 عاما وانخفضت معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة إلى أقل من النصف بين 1975 وسنة 2000، كما انخفضت نسبة الأمية بمعدل النصف تقريبا وارتفعت المداخيل الحقيقية للفرد من 2000 إلى 4200 دولار أمريكي لكن رغم هذا التقدم ما زال الحرمان البشري مستمر حيث يعاني 800 مليون شخص نقص التغذية ويوجد حوالي 100 مليون طفل في سن التمدرس خارج المدرسة ويعيش أكثر من مليون إنسان بأقل من دولار واحد في اليوم وينتمي 900 مليون إنسان إلى مجموعات عرقية ودينية وعنصرية ولغوية تعاني من التميز(منظمة اليونسكو، 2004)، وفي النقاط الآتية نبرز أهم الإجراءات التنموية التي يجب مراعاتها وهي كما يلي :

1 - التعليم العالي والتنمية: لقد أجريت عدة بحوث في هذا المجال ولقد اتضح أن المستوى التعليم العالي و التطور يزاول تأثيرا جوهريا وطرديا على مستوى التنمية ومعدل نموها في مختلف الدول ولم يكن له تأثير جوهري على دول أخرى(صلاح الدين فائق، 1988، ص 55).

وأثبتت دراسة أخرى أن الالتحاق بجامعات منخفضة التعليم هو الذي يساهم في تخلف الأفراد والتعليم الزائد دون أهمية حيث أن معدل الإنفاق على الطلبة خلال سنوات الدراسة يكلف الخزينة العامة لدولة أموالا طائلة في المقابل المخرجات لا تساهم في عملية التنمية إلا بنسب قليلة والبطالة بأعداد كبيرة.

2 - التغذية السليمة والتنمية: لقد أثبتت مختلف الدراسات في هذا المجال أن التغذية السليمة والصحة الجيدة للأطفال تجعل أدائهم وإنتاجهم المعرفي في المدارس أفضل حيث قلة نسبة الغياب وارتفاع مستوى التحصيل يزيد من مستوى الإنتاجية بعد التخرج من المؤسسات العلمية ولعل هذا يعني أن برامج التغذية السليمة الصحية والتعلم الجيد يجب أن تتم في صورة متكاملة حتى تتحقق النتائج المتوقعة منها(فؤاد مرسي، بدون سنة، ص 85).

3 - قطاع الصحة والتنمية: هناك علاقة وطيدة وتبادلية بين الصحة والنمو التي تؤثر بشكل مباشر على النمو من خلال تأثيرها على الإنتاجية حيث أن الصحة الجيدة تعطي الفرد القدرة على بذل مجهود أكبر خلال نفس وحدة الزمن والعمل، فالوقت أطول خلال نفس اليوم وكل هذه العوامل تساعد على زيادة الإنتاج والإنتاجية كما أن زيادة الدخل الفردي يؤدي إلى رفع مستوى الصحة النفسية والبدنية وبالتالي الكل يساهم في عملية التنمية.

4 -البيئية والتنمية: في دراسة ضمت 16 باحث من مختلف دول العالم الثالث والأمم المتحدة خلال الفترة الممتدة بين 20-24 جانفي من عام 1992 وتمت المناقشة وتحديد العلاقة المتواجدة بين السكان والبيئة والتنمية وقد توصل:

- ينمو عدد سكان العالم بمعدل 1.7٪ سنويا والمتوقع يزداد هذا العدد خلال الفترة 1985 – 2025 بمقدار 3 مليون نسمة يقع 90٪ منهم في البلدان النامية والفقيرة واكتضاض المدن يؤدي إلى إقطاع جزء من الأراضي الصالحة لزراعة نتيجة للتوسع العمراني وهذا يؤثر سلبا على عملية التنمية .

ولا توجد دراسة تبحث عن برنامج متكامل وموحد يوضح عناصر التنمية البشرية في ظل الظروف المعاشة ومدى التفاوت في فاعلية هذه العناصر ومدى التكامل بينها في إحداث التنمية البشرية(صلاح الدين فائق،1988، ص 98). باعتبارها لا تقل عن التنمية الاقتصادية فاليوم الفرد هو الذي يساهم بشكل كبير في عملية التقدم والتطور فلا يمكننا أن ندرس موضوع التنمية دون مراعاة الجانب البشري.

3- التوجهات العامــة للتنميــة

تعتبر التنمية مفهوم معنوي يسعى إلى تحقيق التفاعل بين الطاقة التنموية للمجتمع والنسق العام للمجتمع ويشكل هذا التفاعل بين المتغيرات البنيوية والوظيفية زيادة قدرة المجتمع على البقاء الاستمرار ومن ابرز التوجهات العامة للتنمية نجد ما يلي:

ا- البقــاء: يهدف المجتمع إلى الانتقاء المتدفق من مختلف السلع والخدمات التي يتيحها النسق الاجتماعي والاقتصادي، ويمكن أن يؤدي هذا التدفق في السلع والخدمات إلى تعويض ما استهلك من الطاقة المجتمعية المستخدمة في إنتاج السلع وتقديم الخدمات، وإذا انخفض هذا التدفق والإنتاج يؤدي إلى تهديد المجتمع بكل مؤسساته وعجزه تحقيق النمو.

ب-النمــو: ونقصد به في حالة ما إذا كان هناك زيادة وفائض في تدفق السلع والخدمات فإن تراكم هذا الفائض على مر السنين يزيد من الطاقة المجتمعية كما وكيفا بدرجات متفاوتة ولفترات متباينة وفي هذه الحالة يمكننا أن نصف المجتمع بأنه في حالة نمو ويمكن تحديد درجات النمو هذه بمقياس أثر ذلك الفائض على زيادة وتوسيع الطاقة المجتمعية(عادل مختاري الهواري، 1993، ص 112).

ج- الدخل الوطني: تعتبر زيادة الدخل الوطني من الأهداف العامة للتنمية، والمقصود به هنا هي زيادة الدخل الوطني الحقيقي وليس النقدي أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية، وهذه الزيادة تحكمها عوامل مختلفة كمعدل السكان وإمكانيات البلاد(عادل مختاري الهواري، 1993، ص204).

د- المستوى المعيشي: إن تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الشاملة إلى تحقيقها خاصة في الدول المتخلفة و ذلك من أجل تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وتحقيق مستوى يتناسب مع الحياة الاجتماعية للسكان.

ه- التركيب النسبي للاقتصاد الوطني: إن التنمية الشاملة لابد أن تسعى إلى التقليل من سيطرة الزراعة على الاقتصاد الوطني وإفساح المجال للصناعة لتلعب دورها إلى جانب القطاعات الأخرى وبذلك

تضمن القضاء على التقلبات التي تصيب النشاط الاقتصادي الوطني، وخلق توازن في مختلف الأنشطة اي ان كل القطاعات تساهم في بناء الاقتصاد.

و- تقليل التفاوت الاجتماعي: إن التفاوت في الدخل يؤدي إلى إصابة المجتمع عادة بأضرار حاسمة حيث يعمل على تردده بين حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر المدقع، ذلك لأن الطبيعة المؤشرة تستحوذ على كل الثروة ولا تنفق عادة من أموالها بسبب ميلها الجدي للاستهلاك وتكتنز الجزء الأكبر مما تحصل عليه من مدا خيل عكس الطبقات الفقيرة التي يدفعها ارتفاع ميلها الجدي للاستهلاك إلى كل ما تحصل عليه من أموال، حيث يؤدي في الأجل البعيد إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي وزيادة تعطل العمال(منال طلعت، 1982، ص89).

4- المستويـات الأساسيــة لعملية التنميـة

إن لتنمية العديد من المستويات وكل مستوى يقوم بوظائف مختلفة وأن تنمية المجتمع وتنظيمه له دور هام في جميع هذه المستويات سواء كانت محلية إقليمية أو دولية(عبد المنعم شوقي، 1982، ص 14).

وللتنمية مستويات مختلفة وهي كالآتي(محمد شفيق، ص ص 19-20):

- على الصعيد الوطني: يقصد به اتخاذ الدولة كامل الاتجاهات لتحقيق التنمية الشاملة في كافة القطاعات والأنشطة الإنتاجية والخدماتية كالزراعة والصناعة والصحة وغيرها مع مراعاة التوازن والتنسيق فيها حتى نخلق مجتمع متوازن من حيث توزيع الوظائف.

– على الصعيد الإقليمي: هي التي تتخذ من الإقليم وحدة سياسية أو جغرافية أو اقتصادية أو ثقافية أو إدارية في إطار إقليم محدد أو حيزا واحدا للتنمية، فكل بلد له تنمية تختلف عن بقية الدول . وعلى الرغم من وجود بعض الدول على إقليم مناخي وجغرافي واحد إلا أن عملية التنمية تختلف وهذا راجع إلى السياسة المنتهجة في تطبيق الأهداف العامة من اجل تحقيق التقدم.

– على الصعيد المحلي: أو تنمية المجتمع المحلي والمقصود بها المشاريع التي من خلالها يمكن تنسيق وتوحيد كل الجهود المبذولة من طرف السكان (قرى أو مدن أو أحياء بالمدن الكبرى). وتضافر مختلف الجهود أكيد يساهم في عملية التنمية الشاملة .

5- الركائــز الأساسيــة للاقتصاد الجزائــري

إن الاقتصاد هو عبارة عن قيم ومفهوم مجتمع وتخطيط ورؤية مستقبلية فبدون هذه المعطيات لا يمكننا أن نسعى إلى تحقيق التنمية فلا يمكن تصور أن الاختيار الاقتصادي لا يخضع إلا لاعتبارات اقتصادية، إذ يتضح أكثر فأكثر إن انعكاسات هذا الاختيار وكذا جوانبه الثقافية لا تقل أهمية عن غيرها من الجوانب الاقتصادية ومن هنا يتعين علينا معرفة ما هي القيم الثقافية التي أنتجتها السياسة التنموية في

الجزائر، حيث تبدوا هذه القيم في الأساس متعلقة بالترشيد الاقتصادي الغربي بمفهومه الأوسع(Michel Bateu, 1990, P1).

لقد تميز التطور الاقتصادي الجزائري منذ الاستقلال بنمو بطيء وهذا نتيجة للاستعمار الذي كان متواجدا طيلة 132سنة مما أدى إلى تدمير كل الهياكل المادية والبشرية، كما ورثت الجزائر عن الاستعمار الفرنسي هيكلا اقتصاديا رأسماليا يحمل تناقضات جوهرية(حسن بهلول، 1984، ص 109).

وأخذت الجزائر استقلالها في وضع اقل ما يقال عنه انه صعب خاصة في السنوات الأولى من الاستقلال التي تسمى بمرحلة المصاعب الاقتصادية والتي نجمت عن رحيل أكثر من أربعة أخماس من المستوطنين الذين كان منهم عدد كبير من ذوي المهارة(يوسف عبد الله صايغ، 1985، ص 348)، ولكن في المقابل تم تعويض هذه النقائص بوجود كميات معتبرة من البترول والغاز (المواد الأولية) سمحت لها ببناء قاعدة مادية تعطيها اليوم مكانة وحظا في الدخول إلي ميدان السوق والتصنيع.

وقد شهدت هذه الفترة نشوء عدد من التيارات والسياسات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسات التي لعبت دورا مهما في تحقيق نوعا من التنمية في ما بعد، ومن ابرز العوامل التي ساهمت في تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي النزوح الريفي الذي انعكس على الزراعة والسبب الأساسي راجع إلي الإهمال ونقص الاهتمام والرعاية وارتكز البناء الاقتصادي الجزائري على المحاور الآتية:

ا- التسيير الذاتـــي

تميز الاقتصاد الجزائري بالضعف وعدم التجانس خاصة في الفترة الاستعمارية،وبعد الاستقلال ورحيل المستعمرين الفرنسيين استولى العمال والفلاحون الجزائريون على مختلف القطاعات وبعد ذلك قامت الدولة بوضع قوانين وفي هذه المرحلة اعتمدت السياسة الزراعية للتسيير الذاتي الإبقاء على المزارع كما هي دون تفتيتها إلى وحدات صغيرة، مع ضمان تسييرها جماعيا من طرف عمالها الذين تسلموها بعد أن هجرها الفرنسيون (محمد السويدي، 1986، ص 142).

كما أصدرت الحكومة الجزائرية آنذاك سلسلة من القوانين والمراسيم التنظيمية المتعلقة بالعمال كانت في السنوات الأولى للاستقلال من أجل إضفاء الصبغة القانونية والشرعية لمختلف القطاعات الاقتصادية.

غير أن التسيير الذاتي لم يقتصر على الزراعة و جاء ليشمل القطاع الصناعي لملأ الفراغ الذي تركه المعمرون برحيلهم وهجرتهم لمنشآتهم، حيث كانت استجابة العمال لذلك بانتظامهم في تعاونيات مسيرة ذاتيا لمتابعة النشاط (أحمد البعلبكي، 1985، ص 76).

كما اقتصر التسيير بعد هذه المرحلة على الزراعة وتم وضع جميع الوحدات الإنتاجية في الصناعة تدريجيا تحت إشراف شركات وطنية (عبد اللطيف بن أشنهو، 1982، ص27)، ويعتبر التسيير الذاتي

من الأعمدة الأساسية التي اعتمدتها الجزائر لبناء الاقتصاد الوطني والحد من البرجوازية الواسعة وكذلك النزوح الريفي الذي كان بكثرة وبالتالي تهميش الأراضي الزراعية والنزوح الريفي الذي ساهم في ظهور البيوت القصديرية التي شوهت المنظر العام للمدن خاصة الكبرى منها.

ب – التـأميـم

لقد مس التأميم مجموعة من أراضي إلى جانب ذلك مجموعة غير متكاملة من المؤسسات تدخل ضمن ما يعرف باسم الأملاك الشاغرة وكذلك بعض قطاعات الصناعة التحويلية كالتبغ والكبريت (عبد القادر جغلول، 1982، ص 181).

حيث يعتبر التأميم من أهم الطرق التي استخدمتها الجزائر ضد التوسع البرجوازي ومن الجلاء المكثف للمستعمرين بعد الاستقلال مباشرة، غير أن التأميم في مرحلته الأولى تميز بالشمولية والتسرع،وبالنسبة لتأميم الرأسمالي الكبير ما لبث أن شكل قاعدة انطلاق حقيقية لرأسمالية الدولة تحت إشراف شركات وطنية شمل نشاطها كافة التراب الوطني(أحمد البعلبكي ،1985، ص 176)، وفي سنة 1971 تم تأميم الشركات البترولية والمحروقات والغاز وبهذا تعد السياسة التأميمية من أبرز المعالم الإستراتيجية لتصنيع في الجزائر.

ج- القطــاع العـــام

ظهر القطاع العام عن طريق سياسة التسيير الذاتي وتأميم جميع الموارد والمؤسسات الصناعية حتى بداية السبعينات وكذلك عن طريق قطاع المحروقات التي تمثله الشركة الوطنية للبحث والاستغلال والنقل والتحويل وتسويق المحروقات «سونطراك» كما أولت الدولة العناية بالصناعات القاعدية من أجل توفير مناصب عمل، وفي نفس السياق باشرت الدولة مختلف الطرق كالتصنيع وفي المقابل لم تقدم أي مبادرة لصنع أجهزة ديمقراطية من أجل أخذ القرار، وفي سنة 1967وقع تصادم بين الاتحاد العام للعمال الجزائريين وبين وزارة الصناعة والطاقة حول موضوع تعميم التسيير الذاتي للقطاع الصناعي وتنظيمه غير أن الانتقال من اقتصاد استعماري إلي اقتصاد مستقل مخطط ومندمج يتطلب تنمية مؤسسات اقتصادية عامة كبيرة الحجم وفي نهاية المطاف حسم الموقف لصالح الوزارة ولما استمر الاتحاد«UGTA »في مطالبه تم حل أمانته العامة (Bennoune, M, 1984, p161).

قد ازداد استلاب العمال عن السلطة وانخفض التوسع في التسيير الذاتي حيث شهد عام 1973انخفاض واضح في التسيير الذاتي إذ لا يمثل سوى17% من الاستخدام الغير زراعي وأقل من 0.3%من الاستخدام الإجمالي(عبد اللطيف بن أشنهو، 1982، ص 29).

ونظرا لتوسع القطاع العام للصناعة عن طريق التأميم لجأت الدولة الجزائري إلى سياسة التخطيط من أجل التمكن من عملية التنمية الاقتصادية خاصة في الصناعات الاستهلاكية والاهتمام بالصناعات

التقليدية إلا أنها شهدت عدة صعوبات من بينها عدم توفير اليد العاملة المؤهلة والمشاكل المالية التي انطلقت سنة 1967. وعلى الجزائر اليوم أن تعيد النظر في سياستها التنموية والاقتصادية خاصة ونحن اليوم في ظل التحولات التي يشهدها العالم لان لها كل الإمكانيات والوسائل اللازمة لخوض هذه المعركة من موارد أولية و موقع استراتيجي حتى تساير التطور من جهة وتصبح قوة فاعلة عربيا ، إفريقيا ودوليا .

6- سياســة التخطيـط في الجزائــر

تعد مرحلة الاستقلال مرحلة حاسمة في اقتصاد الجزائر، إذ قامت بإعادة الثروات الوطنية وبناء اقتصاد متين قادر على مواصلة عملية التنمية عن طريق المخططات التنموية، لان عملية التخطيط تعد محاولة إدارية تقوم بها الدولة قصد التنسيق لاتخاذ القرار الاقتصادي على المدى البعيد والمتوسط أو إجراء مراقبة على مستوى بعض المتغيرات الأساسية كالدخل وهذا من أجل تحقيق الأهداف المسطرة لها في فترة محددة.

وسعت الدولة الجزائرية جاهدة إلى وضع مخططات مختلفة تحت ظل التيار الاشتراكي أبرزها إعداد المخطط الثلاثي «1967-1969» والمخطط الرباعي الأول«1970-1975»إضافة إلى المخطط الرباعي الثاني «1974-1977» وبعد ذلك الاهتمام بالبحث عن منهجية من أجل عملية التنمية الشاملة.

غير أن الفترة الممتدة بين «1967-1969»كانت عبارة عن قرارات اقتصادية مركزية إلى أبعد الحدود،أما المخطط الرباعي الأول فقد كان فرصة لاشتراك إدارات الشركات والأجهزة التنفيذية للولايات في أشغال التخطيط ومع ذلك فان لا مركزية الإعداد للمخطط لم تكن ديمقراطية حقا لأنه لا النقابات في المؤسسات ولا المجالس الشعبية على المستويات المحلية قد اشتركت في إعداد الخطة (عبد اللطيف بن أشنهو، 1982، ص 1269).

أما المخطط الرباعي الثاني لم ينجح لأن إدارات المؤسسات والأقسام الوزارية كانت الممثل الوحيد لإنشاء الخطة لأن ديمقراطية إعداد المخطط كانت محدودة وهذا راجع لدور الضئيل الذي لعبته الهيئات المنتخبة مثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين وايضا مختلف المجالس الشعبية، كما أن القاعدة الاجتماعية لإعداد هذا المخطط لم تشمل جميع الفئات المتصلة بالميدان من أجل تطبيق الخطة وفي الجدول الآتي سوف نحاول إبراز أهم المخططات التنموية في الجزائر.

7- سياسـة التصنيع في الجزائـــر

اهتمت الجزائر ببناء قاعدة اقتصادية كبيرة ومعتبرة،ومنذ البداية شرعت في تطبيق سياسة الثورة الزراعية بالقطاع الفلاحي،وتأميم قطاع المحروقات الذي يعتبر مرحلة هامة في تاريخ الصناعة الجزائرية،وكان الاقتصاد الوطني يعتمد على الأساس الفكري لنموذج الصناعات المصنعة الذي يسمي«أقطاب النمو» وأشار في هذا السياق «نوركسه» أنه لا تعيق القطاعات الأقل ديناميكية بقية القطاعات الأخرى(توماكوترو، ميشيل إسون، 1995، ص 136).

ولقد شكل التصنيع الطريقة المناسبة في نظر القائمين على مشاريع التنمية ومنه الاهتمام اكثر بمعالجة التناقض بين التكوين الاجتماعي الموجود وبقايا المورثات التي ورثها الفرد الجزائري.

كما أن التصنيع هو انسجام التقدم التقني ووسيلة لرفع إنتاجية عمل الإنسان لتكون التنمية في صورة التصنيع الواسع النطاق نقطة عبور لازمة لكل مجتمع يرغب في تحسين مصير أعضائه(Serge Latouche, 1989, P 79).

وفي إعداد النموذج الجزائري للتنمية، فقد ساهم العديد من الباحثين كدوبرنيس، عبد اللطيف بن أشنهو وبوب روسكي وقدم دستان دوبرنيس لوزارة الصناعة في الجزائر دراسات ضخمة الهدف التوسع في هذا المجال كما تعتبر الصناعة الحديدية والصناعة المعدنية والميكانيكية والبتروكيماوية والالكترونية مفاعيل جذب قوية وهذا ليس في الجانب الصناعي فقط بل في قطاعات اقتصادية أخرى كالزراعة والنقل(عبد الحميد براهمي، 2001، ص 142).

وكان الهدف من إستراتيجية التصنيع محاولة إدخال الطاقة الاقتصادية المؤممة وذلك من اجل بناء قواعد متينة للاقتصاد الوطني يتميز بالاستقلالية، كما ساهمت السياسة المنتهجة في إعطاء الأسبقية لبناء مؤسسات تركيب تنظيمي قوي للرأسمال ومن اجل إرساء قواعد البناء التحتي خاصة في ميدان الصناعة هذا من جهة وامتصاص أعداد هائلة من العاطلين عن العمل من جهة أخرى وبهذا دخلت الجزائر مرحلة النمو الصناعي نتيجة سياسة التأميم المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية في إطار إستراتيجية التطور الاقتصادي وبالتالي ظهرت تناقضات مختلفة في النسق الاجتماعي العام.

وشهد التصنيع في الجزائر مجموعة من التقنيات الحديثة يستخدم الآلات مما يؤدي إلى إتاحة زيادة الإنتاج وخفض التكلفة البشرية، وأن التصنيع هو الشرط الذي لا غنى عنه للتنمية(Ben Issad (M), 1982, P142)، ونظرا لعمليات التصنيع المتزايد والكثيف استعادت موارد مالية كبيرة،لا تتوفر لبلد مثل الجزائر خرج حديثا من وطئة الاستعمار، ولهذا لجأت الدولة إلى المؤسسات المالية الدولية لتمويل المشروعات الصناعية الضخمة والمختلفة.

ومجال التصنيع في الجزائر أصبح مندمجا بطريقة سلبية مع النظام الاقتصادي العالمي،أي الاكتفاء فقط باستيراد منتجات تكنولوجية واستهلاكها من دون أن يقوم بتجديدات تكنولوجية أو تكييف التكنولوجيا المستوردة ومختلف الدراسات تأكد أن معظم الهياكل البحثية التي وضعت منذ الاستقلال في مجال التعليم العالي والبحث العلمي لم تكن لها أهداف محددة بدقة في إطار مخطط وطني للبحث والتنمية(Said Oukil, 1998, P 112).

كما شهدت هذه المرحلة سياسة التأميم التي تعد من الوسائل الهامة،فقد أصاب التأميم مجموعة من أراضي القطاع الاستعماري التي تدخل ضمن ما يعرف باسم الأملاك الشاغرة وكذلك بعض قطاعات الصناعات التحويلية، كالتبغ، والكبريت، والمطاحن(عبد القادر جغلول، 1982، ص 181).

بعد الفشل المتتالي الذي عرفه نموذج التصنيع في الجزائر وخاصة بعد انهيار أسعار البترول وتراكم الثروة لدى عصب الدولة خاصة في الفترة الممتدة بين 1985-1989 كانت الدولة الجزائرية مستعدة للابتعاد من الأجهزة الاقتصادية وترك المجال لصالح القطاع الخاص الذي تم الاعتراف به ومنحه أدوار فاعلة في الاقتصاد الوطني.

إن انخفاض أسعار البترول التي كانت سنة 1986والتي أثرت على ميزان المدفوعات، وهذا ما أدى إلى طلب إعادة جدولة ديونها تحت برنامج الإصلاح الهيكلي، وكانت زيارة رئيس البنك الدولي إلى الجزائر عام 1989بداية لتغييرات لاحقة وحسب رجال الاقتصاد فان أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي تتمثل فيما يلي(El-Hadi Makhlouf, 2000, P3):

- تخفيض الإنفاق العام وإصلاح الجباية.

- تخفيض عجز الموازنة.

كما أننا لا ننسي دور الاستعمار الفرنسي وأثره على معظم الدول النامية،فالسبب الذي أدى بهذه الدول إلى التأخر في مختلف الميادين هو الغزو الذي كان سائدا،رغم أن هناك من الذين هاجموا مجتمعات الدول النامية مثل(بورو) و(سوتر) وحكموا على أن تخلفها من طبيعتها التكوينية في قدراتها الذهنية إلا أن هذا الطرح ذو خلفية عنصرية استعمارية فانه لم يجد القبول عند البعض مثل (بالونديه) الذي أشار إلى أن ذلك من أثار الوضعية الكولونيالية أو ما يسميه (فرانتزفانون) بمجموعة الاحباطات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الثقافية التي تنتج من القهر الاستعماري(Blandier (G), 1963, P117).

ويعتبر نموذج التنمية في الجزائر الذي حاول أن يعمل قطيعة مع آليات التبعية للنظام الرأسمالي إلا أنه ساهم في ترسيخها على ارض الواقع ، كما وجد نفسه يقع في مشكل المديونية و الأزمات المختلفة

التي صاحبت نمو عمليات التصنيع وما نتج عنها من المشكلات المتراكمة ومن بينها الصراع الاجتماعي.

ويتبين من مجموعة القوانين التي تم إصدارها في الفترة الممتدة من سنة 1991-1992 أن الجزائر عازمة على تطبيق مختلف الإصلاحات المفروضة عليها من قبل صندوق النقد الدولي وكانت الانجازات المحققة كالتالي:تحرير أكثر من 75 %من الأسعار الخاصة بكل فروعها وخاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية إلى جانب المواد الوسيطة والكمالية(Ahmed Bouyagoub, 1997,P59).

ومن خلال ما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

- هناك تناقض من حيث نماذج التنمية.
- استخدام يد عاملة كثيفة في المؤسسات الاقتصادية لا يقابلها تكنولوجيا متطورة.
- عدم التفعيل بين قطاع البحث العلمي والقطاعات الاقتصادية
- هيمنة نمط اقتصاد الريع القائم على استنزاف الثروات الطبيعية
- انعدام الصناعات المجسدة للمعارف المتطورة

وبصفة عامة لا بد من الاهتمام بالتنمية الشاملة باعتبارها تشمل كل القطاعات خاصة التنمية الاقتصادية التي تعد العصب الأساسي للاقتصاد الجزائري دون الابتعاد عن المعرفة والأساليب الحديثة التي تتبناها الدول المتقدمة، وهذا ما تفتقر إليه السياسة الوطنية وعلى هذا الأساس يجب على الدولة الجزائرية من الربط بين التخطيط الاقتصادي المبني على بحوث علمية دقيقة والتسيير الاقتصادي المتميز. وتعد خبرة الجزائر في نقل وتوطين التكنولوجيا غير فعالة وهذا ما اثر على الناتج الاقتصادي.

8- التسيير الاقتصادي في الجزائر

انتهجت الجزائر في مرحلة السبعينات ونهاية الثمانينات الطريق الاشتراكي خاصة في مجال تنظيم علاقات العمل،وقبل إعادة الهيكلة الاقتصادية مع بداية الثمانينات مكن تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات من تنظيم أكثر من خمسمائة ألف عامل وثمانية وتسعين مؤسسة تابعة للقطاعات الاقتصادية والتي تتمثل في الصناعة والأشغال العمومية والتجارة(حزب جبهة التحرير الوطني، 1980، ص 28).

ويعد التسيير الاشتراكي للمؤسسات إطارا للحوار ونضج المشاكل وتحويلها لخدمة الصالح العام،وتمثل الدولة في النظام الاشتراكي دولة شعبية عمالية والعامل في هذه الهيئة شخص يعيش من عمله ولا يشغل أحدا لنشاطه الخاص(المعهد الوطني للعمل، الجزائر، 1979، ص 3)، والموارد والأموال فهي مشتركة وليست ملكا لأحد، والدولة أيضا قادرة على إدارة وتسيير المؤسسات الصناعية المختلفة ومن الواضح أن

الموارد الأولية كالغاز والبترول هي التي سمحت القيام بالانجازات المختلفة وضمان مستوي معيشي مرتفع رغم التزايد المستمر للسكان ولكن نقص الموارد البترولية في أواخر الثمانينات اظهر الاختلالات التي كانت تخفيها وفرة الموارد رغم ما جاء به نمط التنمية بأعباء مختلفة مثل الهيمنة لجهاز الدولة والمركزية التي كانت تطبقها وعوض فقدان رؤوس الأموال سمح للجزائر أن تطرح قواعد مادية للتنمية.

وبدخول الجزائر مرحلة التصنيع اتجهت هذه الأخيرة نحو نمط يحقق تعبئة أكثر لمجهود مواطنيها وتقليص الاعتماد على الموارد الخارجية التي تستمدها من البترول، وهكذا بدأت الجزائر منذ الثمانينات تعمل في إطار الإصلاحات الاقتصادية والهدف منها التقليل من الضيق الناجم عن التدخل الكبير للدولة والاعتماد على المرونة في الاقتصاد وإعادة صياغة مفهوم الاستقلالية للمؤسسات والانتقال من مرحلة الاعتماد على المرونة في الاقتصاد وإعادة صياغة مفهوم الاستقلالية للمؤسسات والانتقال من مرحلة الاعتماد على البترول إلي مرحلة الاعتماد على الذات.

وللأسف النموذج التنموي الجزائري مازال يعتمد على ثلاث قواعد أساسية الأولى تتمثل في رأس المال أما القاعدة الثالثة تتمثل في المواد الخام والثالثة في القوى العاملة غير أن هذا النوع من النماذج تجاوزه الزمن عند الدول التي انتقلت إلى ما يعرف بمجتمع المبني على المعرفة أو مجتمع المعلومات، ومن اسباب انتاج المعرفة في المجتمع الجزائري:

- الابتعاد عن المؤسسات البحثية وعدم تفعيل البحوث العلمية مع القطاع الاقتصادي
- هيمنة الأفكار النظرية والابتعاد عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي
- هناك مشاريع نظرية لكن عملية التنفيذ تجاوزها الزمن
- عدم وجود رغبة في استمرار ومواكبة التقدم العلمي

9- خصوصيــة المجتــمع الجزائــري

إن طبيعة المجتمع الجزائري من عادات وتقاليد إضافة إلى البعد التاريخي وما نتج عنه من نتائج سلبية في تكوين شخصية الفرد من ثقافة وقيم كل هذه العوامل ساهمت في ظهور عدة مظاهر أخرى أخرت عملية التنمية في الجزائر منها عدم التكامل الإقليمي والوطني وكذلك القيمي إضافة إلى عدم وجود هوية واحدة في مختلف مؤسسات المجتمع ولا ننسى تعدد الانقسامات والولاء التي قد تهدد الكيان العام للمجتمع .

ومن مميزات المجتمع الجزائري نذكر ما يلي :

- النسب القبلي وتشتت السلطة
- الحرية الفردية المحدودة
- عدم الاهتمام بالمعرفة والفنون

- احتقار الفنون والمهن(Jean Malou, 1990 , pp 78-125).

ومن الواضح النتائج التي تحصلت عليها الجزائر بعد السياسة التنموية المنتهجة والنقص في تطبيق المعرفة باعتبار أن " المعرفة وتطبيقاتها ليست متغيرا مستقلا أو عاملا ولكنها ميزة في النظام الاجتماعي ومن ثم لا بد من إدراك الارتباط الوثيق للتكنولوجيا بالمجتمع والعقول التي أنتجتها"(Frederick Conseth , 1995 , p31)، ويمكن اعتبار موروثنا من وسائل إنتاج وأنماط معيشية وسلوكات مؤطرة باعتبارات قرابية أو أخلاقية تنتمي إلى طبيعة رعوية أو شبه ريفية تمجد العصبية وتوقف العقل عن إبداعه(إبراهيم علي البصري ، 1999 ، ص ص 23-68).

والجزائر دخلت في القرن الواحد والعشرون تحمل أنماط مختلفة من الإنتاج وعلاقات الإنتاج وتضم أيضا مزيجا من بقايا النظام القبلي القديم المبني على الاقتصاد الريعي والاعتماد الكلي على الموارد الطبيعية كالنفط والغاز، غير أن تجربة الجزائر في نقل التكنولوجيا وتوطينها لم يرتقي إلى المستوى المطلوب واقتصار سياسة التصنيع في الجزائر على مفهوم اقتناء وسائل الإنتاج وعدم الاهتمام بالتكنولوجيا ونتيجة أيضا لتقادمها خولها إلى مؤسسات غير قادرة على المنافسة ولهذا لجأت الدولة إلى الحلول الاستثنائية وبالتالي تحولت إلى مؤسسات عبء وعامل استنزاف لثروات الوطنية.

10- معوقات البحث العلمي في الجزائر

عملت الجزائر على تحسين قطاع البحث العلمي مقارنة بالسنوات الأولى من الاستقلال، و بالرغم " من التوسع الكمي في مجال التعليم العالي إلا أن وضعه يبقى متواضعا مقارنة بانجازات دول أخرى حتى في العالم النامي في وقت تبرز فيه ثقافة عالمية جديدة تتعامل في إطارها البلدان المنتجة للمعرفة بوصفها سلعا للتبادل التجاري في أسواق البلدان المتخلفة على أسس غير متكافئة وخضوعها لعدد ضئيل من المؤسسات الكبيرة "(Alain Eddington , 1996 , p12).

والبحث العلمي يواجه صعوبات من بينها الميزانية المخصصة لهذا القطاع قليلة جدا مقارنة بالدول المتقدمة إضافة إلى ضعف الروابط بين المؤسسات البحثية وقطاعات المجتمع الإنتاجية . وهناك معوقات أخرى من بينها ما يلي :

- عدم التنسيق بين البحوث والدراسات والمشاريع الاقتصادية
- انخفاض نسبة المؤهلين للعمل في مجال البحث العلمي وتطويره .
- البيروقراطية المتواجدة في مؤسسات البحث العلمي
- البنية الاقتصادية وثقافة الفرد ساهمت إلى حد بعيد في عدم إنتاج المعرفة
- عدم وجود ميزانية كافية تغطي أعباء البحث العلمي والمشتغلين في هذا المجال.
- خضوع المؤسسات العلمية لاستراتيجيات السياسة والصراع على السلطة والابتعاد عن المعرفة.

11- المشاكل الاقتصادية في الجزائر

التنمية الناجحة هي التي تؤدي إلى ظهور دولة قوية في كل القطاعات، والمجتمع القوي هو الذي يتمتع أفراده بقدر كبير من الحرية، كما أن التنمية تحتاج إلي تراكم رأس المال الذي يتزايد باستمرار،غير أن معظم الدول العربية تواجه مشاكل مختلفة ومتفاوتة الحدة،والسبب الرئيسي في ذلك هو أن أغلب هذه الدول تعيش حالة من الفقر لا تسمح لها بعملية الادخار،وأن العمال والفلاحين في الأقطار العربية لا ينالون كدخل فردي أدنى درجات المعدل الوسطي،بينما يقابلها أفراد الطبقة الغنية الذين يتمتعون بدخل مرتفع يمكن استخدامه في عملية التنمية، إلا أن هذا لن يحدث لأن نفقاتهم تكون في شراء الكماليات المستوردة من الخارج وعدم استخدام التكنولوجيا في القطاع الاقتصادي ساهم في تخلف الجزائر في كل الميادين، فهناك فجوة معرفية عميقة تتسع يوما بعد يوم بين الجزائر وبقية الدول المتقدمة حيث تحتل الجزائر المراتب الأخيرة في مجال استخدام التكنولوجيا ولا ننسى أهمية الموارد البشرية والتي تعد القاعدة الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي. والجزائر كغيرها من الدول العربية تعاني بعض المشاكل الاقتصادية أهمها ما يلي:

1- هجرة اليد العاملة المتمكنة،خاصة هجرة الحاملين لشهادات جامعية (هجرة الأدمغة)

2- التبعية المتزايدة للخارج وتفاقم عملية الاستيراد من الدول الأجنبية.

3- عدم التنسيق بين المؤسسات العلمية والمؤسسات الاقتصادية التنموية

4- نقص في نسبة الخبراء والعلماء المتخصصين في القوى العاملة.

5- العدد الضخم للبطالة في المجتمع الجزائري .

6- عدم الاهتمام بالمعرفة وإتقان العمل .

7- تزايد الفجوة التنموية فيما بين الأقطار العربية وخاصة في مجال الأبحاث المتعلقة بالميدان الاقتصادي.

8- عدم الاهتمام بالطاقات البشرية (الموارد البشرية).

9- انعدام الخطط التنموية القائمة على التشاور بين الخبراء سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية.

10- عدم التوزيع المحكم لموارد القوى العاملة بين القطاعات المنتجة والخدماتية

و الجزائر تبقى اليوم في مشكل التبعية للخارج وفي كل الميادين، رغم المحاولات المبذولة من طرف الدولة إلا أنها فاشلة ما دامت بعيدة كل البعد عن اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا وباختصار السياسة

المنتهجة تجاوزها الزمن، فحان الوقت للاعتماد على الموارد البشرية واستخدام العلوم في تطوير القطاعات الاقتصادية.

خاتمـــة

وفي الأخير يمكن اعتبار التنمية الاقتصادية واقتصاد المعرفة الأساس والطريق الذي يجب أن تقوم عليه الجزائر للتخلص من التخلف الذي تتسع دائرته لتصبح فجوة أكثر اتساعا بين الدول المتقدمة والسبيل الوحيد أن تلحق بركب العصر وإنجازاته بتبني سياسات تكنولوجية مناسبة بين اختيار التنمية المتواصلة ومختلفة الميادين وأيضا الاهتمام بالمورد البشري الذي يعد أساس العملية الاقتصادية.

كما يجب ربط السياسات العامة التنمية بالتطورات التكنولوجية التي تقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الدولة الاهتمام وترقية البحث العلمي في المجالات المختلفة السياسية منها والاجتماعية وهذا لتحقيق التقدم والازدهار وهذا لن يكون إلا ببلورة الوعي التنموي وعلى جميع المؤسسات العلمية المساهمة في دفع عجلة التنمية وتعد التبعية في ميدان الصناعة والتكنولوجيا الحديثة من أسوأ التبعات.

وحاجة البلدان العالم النامية للبحث الخارجي من حيث العلوم والمعرفة والتكنولوجيا، والحل المناسب لهذه الدول هو أن تتخذ كل التدابير اللازمة لتقييم منجزاتها إلا بقدراتها الذاتية والابتعاد عن التبعية لتضمن لنفسها البقاء والاستمرارية لتحقيق النمو وذلك في شتى الميادين، كما يجب أن تأخذ القرارات المناسبة حتى تساهم في عملية التنمية وعدم تجاهل ما تم انجازه من بحوث ودراسات على الصعيد الإفريقي والعربي فالجامعة العربية لها دراسات حول إستراتيجية التنمية وتطوير إستراتيجية الأبحاث العلمية فكل هذا الجهد مازال حبيس الأدراج. فالأزمات التي تعيشها الدول النامية هي اعتمادها على الموارد الأولية وتجاهلها للمورد البشري والبحث العلمي والمعرفة غير أن هناك دول فقيرة من الناحية المادية لكن بالتكنولوجيا أصبحت تقود العالم مثل اليابان والصين وغيرها.

*** قائمة المراجع**

1- محمد شفيق، **التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**، مكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، بدون سنة، ص 12.

2- محمد عاطف غيث، **دراسات في علم الاجتماع التطبيقي**، دار الكتب الجامعية، القاهرة، سنة 1973، ص 183.

3- معهد الإحصائيات، منظمة اليونسكو، تقارير سنة 2004 .

4- صلاح الدين فائق، **نظرية التنمية الاقتصادية**، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، سنة 1988، ص 55.

5- فؤاد مرسي، **المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية**، دار المعارف للنشر، القاهرة بدون سنة، ص 85.

6- صلاح الدين فائق، **نظرية التنمية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 98.

7- عادل مختاري الهواري، التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، سنة 1993، ص 112.

8- منال طلعت، التنمية والمجتمع، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، دار المعارف، القاهرة، سنة 1982، ص89

9- عبد المنعم شوقي، **تنمية المجتمع وتنظيمه**، دار النهضة العربية، بيروت، سنة 1982، ص 14.

10-Michel Bateu **, le développement inachevé** , édition libre , Paris , 1990 , P16 .

11- حسن بهلول، **الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر**، م ج ط، الجزائر، سنة 1984، ص 109.

12- يوسف عبد الله صايغ، **اقتصاديات العالم العربي**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الثاني، ط2، بيروت، سنة 1985، ص 348.

13- محمد السويدي، **التسيير الذاتي**، م و ك، الجزائر، سنة 1986، ص 142.

14- أحمد البعلبكي، **المسألة الزراعية في الجزائر**، منشورات عويدات، ط1، سنة 1985، ص 76.

15- عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط**، د و ج، الجزائر، سنة 1982، ص 27.

16- عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث**، دار الحداثة، ط2، بيروت، سنة 1982، ص 181.

17- أحمد البعلبكي، **المسألة الزراعية في الجزائر**، مرجع سابق، ص 176.

18-Bennoune,(M) ,"**the industrialization of Algeria" in contemporary north Africa studies**, 1985, P 161.

19- عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط** ، مرجع سابق، ص 29.

20- توماكوترو، ميشيل إسون، **مصير العالم الثالث**، ترجمة: خليل كلفت، دار العالم الثالث، القاهرة، سنة 1995، ص 136.

21-Serge Latouche, **l'occidentalisation du monde édition la découverte**, Paris, 1989, P 79.

22- عبد الحميد براهمي، **في أصل الأزمة الجزائرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة 2001، ص 142.

23-Ben Issad (M), **Economie de développement de l'Algérie**, OPU, Alger, 1982, P142.

24-Said Oukil, **faiblesse du processus d'innovation technologique en Algérie**, In : the technologie, transition et stratigies de développement au Maghreb, Actes de la 2eme conférence internationale, Rabat, 1998, P 112.

[1]- عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث**، مرجع سابق، ص 181.

25-El-Hadi Makhlouf, **le programme d'ajustement structurel en Algérie : problématique et Application**,In, Revue du CENEAP, n°15, Alger 2000, P3.

26-Blandier (G**), sociologie actuelle de l'Afrique noir**, PUF, Paris, 1963, P117.

27-Ahmed Bouyagoub, **l'économie Algérienne et le programme d'ajustement structurel, n°2**, printemps 1997,P59.

28- حزب جبهة التحرير الوطني، **التخطيط والتنمية**، الجزء الأول، الجزائر، سنة 1980، ص 28.

29- المعهد الوطني للعمل، **قانون العام للعامل**، الجزائر، سنة 1979، ص 3.

30-Jean Malou **, Sociologie du Maghreb**, édition Plon , Paris , 1990 , pp 78-125

31-Frederick Conseth , **qu'est que la logiqu**e , édition Hermann, Paris, 1995, p31.

32- إبراهيم علي البصري، **المؤسسات الاجتماعية في المغرب العربي**، دار المستقبل، المغرب، سنة 1999، ص ص 23-68

33-Alain Eddington , **Nouveaux sentiers de la science** , édition Hermann, Paris, 1996, p12 .